

القدس - كهرباء القدس

المقضية والموقف

القدس - أصدرت الهيئة الادارية لقيادة عمال وموظفي حركة كهرباء القدس قبل أيام كتبها بعنوان "حركة كهرباء القدس... القضية والموقف".

ولد استعراض الكتيب الاوضاع التي تواجهها الحركة والتي تهدد مستقبلها، وتضمن عرضاً لمسيرة الحركة وتطورها بدءاً من عهد الانتداب مروراً في فترة الحكم الاردني وانتهاءً بوضعها في ظل الاحتلال الاسرائيلي، وتطرق الكتيب الى ما واجهته الحركة من اعتداء على امتيازاتها وتقليد لنشاطها والممارسات المخفلة ضدها والمهادنة التي تحجبها.

وتضمن عرضاً لجدول ازمة الحركة والمحاولة الاسرائيلية للاستيلاء عليها، ووفق مدار الكتيب بعدد من البيانات التي تناولت بالشرح والتفصيل مختلف المواقف والقضايا الصالية والمساحية منذ العام 1979 وحتى تاريخ إصدار النشرة وبملاحظ حول القانون الاسرائيلي القاضي بتقليد امتياز الشركة، ورغم الكتيب عدداً من الرسومات الكاريكاتورية المعبرة عن هزيمة الحركة والرافضة لكافة المخططات التي تحاك ضدها للفنان عثمان.

التأكيد على رفض القرار الاسرائيلي بسلخ الامتياز استعداد لدعم الشركة مقابل التمديد

القدس - قام وفد من مجلس ادارة شركة كهرباء القدس العربية برئاسة حنا ناصر رئيس مجلس الادارة بزيارة الى عمان حيث قابل هناك عدداً من المسؤولين وتم بحث قضية ازمة الشركة.

وذكر حنا ناصر ان الوفد اجتمع مع رئيس الوزراء زيد الرفاعي بحضور وزير شؤون الارض المحتلة مروان دودين حيث تم استعراض كيفية التعامل مع القرار الاسرائيلي والذي يقضي بانتزاع جزء من امتياز الشركة العربية واستملاكه من قبل شركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية.



واضاف ناصر ان رئيس الوزراء الرفاعي اوضح للوفد انه لا يجوز التعامل مع القرار الاسرائيلي، وان وزير الطاقة الاسرائيلي تجاوز صلاحيته في هذا القرار لانه مخالف لجميع القوانين والانظمة الدولية المتعلقة بالمنطقة المحتلة.

واكد الرفاعي للوفد على ان الاردن استعداد لدعم الشركة مقابل شرط تمديد فترة الامتياز لمدة عشرين عاماً جديدة، ودون ذلك فان الاردن غير مستعد للقبول بالامر الواقع، وذلك لان القرار الاسرائيلي ابعاداً سيئسمة، واطراف الرفاعي ان الحكومة الاسرائيلية تجاهلت طلبات الحكومة الاردنية بخصوص استمرار اعمال الشركة، وكان الهدف الاسرائيلي منذ

الاردن يرفض الحل الاسرائيلي لمشكلة شركة كهرباء القدس



امر حجر من قبل المحكمة الاسرائيلية.

فل ابيب - ذكرت صحيفة على هعبارتان الاردن في قرار القوام بحفلة دبلوماسية ضد اسرائيل فيما يتعلق بحركة كهرباء القدس وذلك ادارت اسرائيل التراجع عن قرارها بالغاء امتياز الشركة، وبهذا تغيير الاردن لتوقفها السابق، والذي باركت به الحل الذي قدمته اسرائيل للمشكلة التي تعاني منها الشركة.

وقالت الصحيفة ان هذا القرار جاء في اعقاب الاجتماع الذي عقده في وسط الاسبوع الماضي بين رئيس حكومة الاردن كريمة الزلاحي ورئيس مجلس ادارة الشركة حنا ناصر.

مراوض الرفاعي حول الاجتماع ان الاردن يرفض الحل الاسرائيلي للمشكلة، لان هذا الامر يتنافى مع القانون الدولي.

ومن الجدير بالذكر ان امتياز الشركة العربية لم يمتدح في نهاية المطاف للحالية، وادراكاً لم يتم بالتوصل الى الحل، فان اسرائيل تتسيطر على الشركة، هذا وتغالي الشركة العربية من دهبون كبيرة لشركة الكهرباء الاسرائيلية، حيث صدرت ضدها

القدس - أصدرت الهيئة الادارية لقيادة عمال وموظفي حركة كهرباء القدس قبل أيام كتبها بعنوان "حركة كهرباء القدس... القضية والموقف".

ولد استعراض الكتيب الاوضاع التي تواجهها الحركة والتي تهدد مستقبلها، وتضمن عرضاً لمسيرة الحركة وتطورها بدءاً من عهد الانتداب مروراً في فترة الحكم الاردني وانتهاءً بوضعها في ظل الاحتلال الاسرائيلي، وتطرق الكتيب الى ما واجهته الحركة من اعتداء على امتيازاتها وتقليد لنشاطها والممارسات المخفلة ضدها والمهادنة التي تحجبها.

وتضمن عرضاً لجدول ازمة الحركة والمحاولة الاسرائيلية للاستيلاء عليها، ووفق مدار الكتيب بعدد من البيانات التي تناولت بالشرح والتفصيل مختلف المواقف والقضايا الصالية والمساحية منذ العام 1979 وحتى تاريخ إصدار النشرة وبملاحظ حول القانون الاسرائيلي القاضي بتقليد امتياز الشركة، ورغم الكتيب عدداً من الرسومات الكاريكاتورية المعبرة عن هزيمة الحركة والرافضة لكافة المخططات التي تحاك ضدها للفنان عثمان.

اقترح اسراييلي باقامة شركات كهرباء موازية بمدينة الضفة لضرب شركة كهرباء محافظة القدس

لكرت جريدة «عمل همشمار» الاسرائيلية يوم امس بان اتصالات قد اجريت مؤخراً بين سلطات الادارة المدنية الاسرائيلية بالضفة الغربية وبين عدة بلديات في الضفة الغربية «حول مدينة القدس» حيث طلبت سلطات الادارة المدنية الاسرائيلية من المسؤولين في هذه البلديات دراسة امكانية العمل باقامة شركات كهرباء بدلاً من تزويد الكهرباء للمستهلكين في مدن الضفة الغربية هذه من جانب شركة الكهرباء العربية والتي ستنتهي فترة امتيازها في نهاية العام الحالي.

ولكرت الصحيفة الاسرائيلية استناداً الى مراسلها لشؤون الضفة الغربية بنحاس عنبري بان البلديات لا تستطيع القبول بالاقترح الاسرائيلي، بالأخذ بعين الاعتبار سيطرة الاردن الطبيعي خصوصاً وان هذه البلديات مقدومة على النظام الاردني.

ويذكر ان هناك ممثلين من بلديات مدن الضفة الغربية المتواجدة داخل منطقة الامتياز داخل مجلس ادارة شركة الكهرباء العربية.